

ثانياً : العقيدة

أهل العهد وأهل الحرب
بين عقيدة الإفراط وعقيدة التفريط

إعداد

د. عبد المنعم عبد الغفور قل اسرار

الأستاذ المساعد بمعهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها

جامعة أم القرى – تخصص عقيدة

أهل العهد وأهل الحرب بين عقيدة الإفراط وعقيدة التفريط

ملخص البحث:

إن الموقف من غير المسلمين قد التبس على كثير من المسلمين مما أدى إلى انحرافات في الفكر والاعتقاد وشطحات في التصرف والسلوك على طريقي نقيض والسبب في هذا التناقض هو اتفاقهما سلفاً على أن الموقف من غير المسلمين كل واحد لا يتبعض ولا يتجزأ من غير تفريق بين كافر محارب وكافر مسالم، ومن غير تفريق بين الموالاة والمحبة من جهة، وبين البر والإقساط من جهة أخرى.

ويبدو لي أن تجلية هذه المسألة بوضوح تام في أقسام غير المسلمين وإعطاء كل قسم حكمة الشرعي الخاص به من خلال الأدلة الشرعية من أهم الأمور التي تعالج مشكله الإرهاب في مجتمعاتنا المعاصرة. وأحمد الله أن يسر وأعان على كتابة هذا البحث الذي تقررت فيه عدة أمور، أهمها:

1. الأصل في دم الكافر وماله وعرضه هو العصمة إلا المحارب.
2. أهل الذمة. هم الكفار المقيمون في بلاد الإسلام على الالتزام بأحكام الإسلام الخاصة بهم ودفع الجزية كل حول، ولا يعقد الذمة لهم إلا الإمام أو نائبه.
3. أهل الأمان. وهم الذين يعطون الأمان من الإمام أو أحد أفراد ألامه ويكون معصوم الدم والمال والعرض ما دام الأمان قائماً.
4. أهل العهد. وهم أهل الهدنة والصلح، وهي أن يعقد الإمام أو نائبه صلحاً مع المحاربين على ترك القتال لمصلحه المسلمين وحاجتهم إليه، فتعصم دمائهم وأموالهم وإعراضهم ما دام الصلح قائماً ولم ينقض.

5. المحاربون. وهم المعلنون للحرب على الإسلام وأهله، فهؤلاء يجاهدون ويقاتلون، وللجهاد أحكام وشروط يجب مراعاتها.

The People of covenant and the People of War between the Creed of Excessiveness and the Creed of Negligence)

Abstract:

The position of the non-Muslims has confused many of the Muslims, which led to corruption in thought and believe, and exaggeration in conduct and behavior at odds.

The reason for this contradiction between the two parties is their agreement in advance that the situation of non-Muslims, each one can not be separated from the infidel warrior and peaceful infidel, and there is no difference between loyalty and love on the one hand, and between charity and just on the other. Non-Muslims are not one item. Some of them are warriors, covenants and some others are free non-Moslem under Moslem rule. So, jurists divided the non- Muslims into different section

It seems to me that shed light on this issue in sections of non-Muslims, and giving each section its own legitimate rule through the forensic evidence are of the most important things that deal with the problem of terrorism in our modern societies.

And I praise God who facilitated and helped to write this research, in which several things were decided, including:

- 1- The original in the life of the infidel, his money and honor is infallibility except warrior. So, we should make distinction in judging between the departments of infidels.
- 2- Free non-Moslems are infidels living in Muslim countries, and abide by the provisions of Islam and pay their own tribute yearly.

If the free non-Muslim is unable to pay the tribute, they became free of its. If he was poor, he is paid from the house of money what is enough to feed him and his children. Furthermore, he has the right of the residence in the Islamic countries and enjoying with the protection of Muslims.

3- Safety people: they are the people who provided with safety from Imam or from a member of the nation. He is protected as long as safety remains. When the infidel has visa to enter the Islamic countries or when the Muslim has visa to enter non-Muslim countries is considered to be safety contract that must be respected. Many nations and people entered Islam because of what they saw of Muslim meet covenants and believed in the promises.

4- People of Covenant: They are the people of the truce and peace. It is that imam or his deputy hold peace with warrior to leave fighting for the interests of Muslims, and they needed for it. They are protected as long as the peace is invalid.

5- Warriors: They are the people who fight Islam and Muslims. Those fight and struggle, and fight has its conditions. This should be referred to scholars to demonstrate its provisions.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و اشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران: 102]

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [النساء: 1]

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71)) [الأحزاب: 70 - 71]

أما بعد :

فان المتأمل لواقع المسلمين اليوم يجد أن المسائل المتعلقة بالموقف من المسلمين قد شابها كثير من الالتباس في التصور والانحراف في السلوك لدى فئام من المسلمين في هذا العصر^(١). مع أن نصوص الشرع قد جاءت مبينه لهذه القضية بأتم بيان وأوضح عبارة، ومع أن أهل العلم قد فصلوا القول فيها و بينوا أحكامها المستنبطه من الكتاب والسنة بما لا يدع مجالاً لأي لبس في التصور أو خطأ في التصديق أو انحراف في السلوك، وقد كثر النزاع فيها في عصرنا الحاضر، و تنوعت المشارب حولها، فالتبس فيها الحق بالباطل، والسنة بالبدعة، وإتباع الهدى بإتباع الهوى، ورأينا بأمر أعيننا المصائب الكبيرة التي وقعت بالإسلام وأهله عندما امسك بزمام هذه المسائل فئام من الجهال، ودفعنا جميعاً ثمناً باهظاً لتصرفاتهم.

و بناء على ما سبق فأنني وجدت في نفسي رغبة ملحه للكتابة في هذا الموضوع (أهل العهد وأهل الحرب بين عقيدة الإفراط وعقيدة التفريط) في ضوء نصوص الكتاب والسنة وأثار السلف الصالح وكلام

العلماء المحققين، فاستعنت بالله لتحقيق ذلك سالكاً المنهج التوصيفي في شرح مباحث البحث وآخذاً بالمنهج التحليلي عند ذكر النصوص والاستدلال بها، وكانت خطه البحث كالتالي:

أشتمل البحث على مقدمه ذكرت فيها أهميه الموضوع ومنهج البحث وخطته، وعلي خمسة مباحث، وهي:

المبحث الأول: الأصل في دم الكافر وعرضه وماله هو العصمة.

المبحث الثاني: الذميون أو (أهل الذمة).

المبحث الثالث: المستأمنون أو المستأمنون (أهل الأمان).

المبحث الرابع: المعاهدون (أو المعاهدون أو أهل العهد).

المبحث الخامس: المحاربون (أهل الحرب).

ثم ختمت البحث بخاتمه ذكرت فيها أهم النتائج المستخلصة من البحث.

وقد اتبعت في عزو الآيات و الأحاديث الواردة في البحث على الطريقة الآتية:

1. عزوت الآيات إلى مواضعها في الكتاب العزيز بذكر اسم السورة ورقم الآية.

2. عزوت الأحاديث إلى مصادرها كما يلي:

أ. أن كان الخبر في الصحيحين أو في احدهما فأني اكتفي بعزوه إلى موضعه فيهما.

ب. أن لم يكن الخبر في الصحيحين أو في احدهما فأني اعزوه إلى مواضعه في بقية الكتب الستة

وغيرها من كتب السنن والمعاجم والمسانيد.

ج. واعتمدت في الحكم على الحديث أن لم يكن في الصحيحين أو احدهما على أقوال الأئمة

المحققين في هذا الشأن.

هذا واسأل الله العون والتوفيق انه ولي ذلك والقادر عليه، وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

الأصل في دم الكافر وعرضه وماله هو العصمة

إن الموقف من غير المسلمين قد التبس على كثير من المسلمين مما أدى إلى انحرافات في الفكر والاعتقاد وشطحات في التصرف والسلوك على طرفي نقيض حتى آل بعضهم إلى أن أساء لنفسه ودينه ووطنه وأمتة إساءة عظيمة من حيث لا يشعر بل والطامة الكبرى ظنه انه يحسن صنعاً.

والسبب في هذا التناقض بين الطرفين هو اتفاقهما سلفاً على أن الموقف من غير المسلمين كل واحد لا يتبعض ولا يتجزأ من غير تفريق بين كافر محارب وكافر مسالم، ومن غير تفريق بين الموالاة والمحبة من جهة، وبين البر والإقساط من جهة أخرى، أو لنقل: من غير تفريق بين البراءة والبغض من جهة، و الظلم والعدوان من جهة أخرى، وصاحب هذا اتفاق الطرفين في النظرة القاصرة للنصوص بأخذ جانب من نصوص الشريعة وإغفال الجانب الآخر. ولهذا فكثيراً ما تسمع نصوصاً من الكتاب والسنة، وأقوال مجتهدي الإسلام وعلمائه القدامى والمعاصرين تتردد في أفواه كلا الطرفين، أو تسطر في كتاباتهم استدلالاً على صحة موقفه، وبطلان موقف الطرف الآخر.

فطائفة نظرت إلى النصوص التي تنهي عن موالاة غير المسلمين ومحبتهم فأخذت بها- وهذا حق- وأدخلت فيها ما ليس منها، وهو ظلم غير المسلمين والبغي عليهم- وهذا باطل-، وطائفة نظرت إلى النصوص التي تأمر بالعدل والإحسان مع الناس عموماً حتى مع غير المسلمين منهم، فأخذت بها- وهو حق- وأدخلت فيها ما ليس منها من موالاة غير المسلمين ومحبتهم-وهو باطل- ثم نتج من الانحراف في تصور طبيعة العلاقة مع غير المسلمين انحراف في السلوك والمعاملة معهم، فنتج عن ذلك إحدى فئتين عظيمتين: أما فتنه للمسلم عن دينه بموالاة الكافر والتشبه به والتنكر لعقائد الإسلام وشعائره، وأما فتنه للكافر عن دين الإسلام بما يراه من الظلم والبغي عليه في نفسه أو ماله أو ممتلكاته العامة، أو بتسليطه على المسلمين أن كان من أصحاب السلطة والقرار، وقد قال تبارك وتعالى: (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ

كَفَرُوا وَاعْفُ رَّبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] [المتحنة: 5] وان تجرد الإنسان من الهوى وحفظ النفس فانه يلاحظ أن كلا الطرفين لديه حق وباطل (٢)، فالحق لدى كل طرف هو ما وافق الكتاب والسنة فيما ذهبوا إليه، والباطل لديهما هو ما خالف الكتاب والسنة في قولهما. فيجب النظر إلى النصوص الشرعية بعين الحاجة والافتقار لمعرفة الهدى وإتباعه، واستنباط الحكم الشرعي من خلال التأمل في جميع النصوص الواردة فيها، كما يجب الحذر من الإجمال والعمومات التي تؤدي إلى تزيف الحقائق، سواء أكان ذلك ناتجاً عن سوء قصد أو عن سوء فهم، أو عنهما معاً. فمثل هذه المسائل التي تتنوع فروعها، و تختلف أحكامها يفضل القول فيها بإعطاء كل نوع الحكم الشرعي الخاص به من خلال الأدلة الشرعية بحيث يتم التمييز بين المتفرقات فيما اختلفت فيه من أحكام، والجمع بين الأشباه والنظائر فيما اتفقت عليه من أحكام.

فغير المسلمين ليسوا صنفاً واحداً فمنهم المحارب ومنهم المعاهد والمستأمن والذمي، ومنهم من أن تأمنه بدينار يرده إليك، ومنهم من أن تأمنه بقنطار لا يؤده إليك، ومنهم الكاتب الحاقداً على الإسلام وأهله، ومنهم المنصف العادل، ومنهم العقلاء ومنهم الحمقى، ومنهم من يرتجى إسلامه، ومنهم من يرتجى كفاية شره وهكذا. ففرق بين المطعم بن عدي الذي أجاز النبي صلى الله عليه وسلم عند رجوعه من الطائف، وكانت له اليد الطولى في نقض صحيفة الحصار الظالمة في شعب مكة وبين أبي جهل فرعون هذه الأمة، والمالاة والمعاداة ليست على درجه واحده. قال شيخ الإسلام: (واعلم أن الكفر بعضه أغلظ من بعض، فالكافر المكذب أعظم جرماً من الكافر غير المكذب، فانه جمع بين ترك الإيمان المأمور به و بين التكذيب المنهي عنه، ومن كفر وكذب وحارب الله ورسوله والمؤمنين بيده أو لسانه أعظم جرماً ممن اقتصر على مجرد الكفر والتكذيب، من كفر وقتل وزنا وسرق وصد وحارب كان أعظم جرماً، كنا أن الإيمان بعضه أفضل من بعض والمؤمنون فيه مفاضلون تفضلاً عظيماً، وهم عند الله درجات) (3).

و الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي علاقة الدعوة والشهادة، وهذه لا تكون إلا بشعورهم بالأمان والطمأنينة تجاهنا، بل وبرؤية مكارم الأخلاق ومحاسنها في أخلاقنا، وتبقى لهم في هذه العصمة حتى يحدوا هم موقفهم منا، إما بدخولهم في الإسلام فيصبوه إخواننا لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وإما

بدخولهم في عقد ذمه أو عد فلا تنزل عنهم العصمة، وإما باختيارهم للحرب فتزول عنهم العصمة، فإذا امن احدهم أو طائفة منهم من قبل المسلمين بعد زوال العصمة منهم فإنها تعود لهم حتى يبلغوا مأمنهم، أما إذا اشتبه في الكافر فلم يعلم هل هو من أهل الأمان أو من اخل الحرب فانه يؤمن تغليباً لحقن الدماء التي هي إحدى مقاصد الإسلام الكبرى (حفظ النفس)، وكذلك عملاً بقاعدة (استصحاب الأصل أو الأصل بقاء ما كان على ما كان) (4).

واستدل الفقهاء بهذه القاعدة عند ذكرهم لبعض مسائل الأمان، ومن أمثلتها: ما ذكره الموفق من صحة الأمان بالإشارة بما يدل عليه ثم قال: (فان قيل: فكيف صحتم الأمان بالإشارة مع ألقدره على النطق بخلاف البيع والطلاق والعق؟ قلنا: تغليباً لحقن الدم) (5).

ولهذا قسم الفقهاء غير المسلمين إلى أقسام لكل منهم حكم مناسب لحاله. قال ابن القيم: (الكفار إما أهل حرب وأما أهل عهد، وأهل العهد ثلاثة أصناف: أهل ذمه، وأهل هدنه، وأهل أمان. و لفظ الذمة والعهد تناول هؤلاء كلهم في الأصل. وكذلك لفظ الصلح، فان الذمة من جنس لفظ العهد والعقد وقولهم: هذا في ذمه فلان: أصله من هذا. أي في عهده وعقده (6). أي فألزمه بالعقد والميثاق) (7).

ويبدو لي أن تجليه هذه المسألة بوضوح تام في أقسام غير المسلمين وإعطاء كل قسم حكمه الشرعي الخاص به من خلال الأدلة الشرعية من أهم الأمور التي تعالج مشكله الإرهاب في مجتمعاتنا المعاصرة. فتفصل القول في بيان هذه الأقسام وأدلتها من خلال أقوال الأئمة المحققين فيما يلي.

المبحث الثاني

الذميون أو (أهل الذمة)

وهم غير المسلمين المقيمون في بلاد الإسلام على الالتزام بإحكام الإسلام ودفع الجزية (8). ويدل على مشروعيه عقد الذمة الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: (فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) [التوبة: 29] وأما الأحاديث فقد ذكر البخاري رحمه الله في صحيحة في كتاب الجزية والموادعة كثيراً من الأحاديث والآثار، منها: قول المغيرة بن شعبه رضي الله عنه لعامل كسرى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أمرنا نبينا روس ربنا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية) (9). وعن بريده رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش وسرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله. اغزوا ولا تغلوا ولا تعدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال. أو خلال. فآتينهم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التولي من دارهم إلى دار المهاجرين واخبرهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين) (10).

وأما الإجماع فقد قال الموفق ابن قدامه رحمه الله تعالى: (اجمع المسلمون على جواز اخذ الجزية في أجمله) (11). وقال ابن القيم: (أجمع الفقهاء على أن الجزية تؤخذ من اخل الكتاب و من المجوس) (12).

وبالنظر للتعريف السابق يتبين ما يلي:

1. أن عقد الذمة يختص بغير المسلمين الذين يقيمون في بلاد الإسلام أقامه دائمة. وتقدم أن الإجماع قد انعقد على أخذها من ثلاث فئات اليهود والنصارى والمجوس، لكن غيرهم من

أهل الشرك فقد اختلف في عقد الذمة لهم، والصواب . والله اعلم. أن عقد الذمة ينعقد لجميع غير المسلمين كما يدل عليه حديث بريده المتقدم. وهو قول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز(13). ورجحه ابن القيم رحمه الله حيث قال في سياق سرده للأحكام المستنتجة من حديث بريده: (ومنها: أن الجزية تؤخذ من كل كافر، هذا ظاهر الحديث، ولم يستثن منه كافر من كافر، ولا يقال هذا مخصوص بأهل الكتاب خاصة. فإن اللفظ يأبى اختصاصهم بأهل الكتاب، وأيضاً فسرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وجيوشه أكثر ما كانت تقاتل عبده الأوثان من العرب. ثم بين أن كون الآية ذكرت اخذ الدية من اخل الكتاب فقط لا يدل على منع أخذها من غيرهم إذ جاءت ألسنه بجواز أخذها من غيرهم كالمجوس والمشركين)(14). ورجحه ابن عثيمين كذلك آذ ذكر الأقوال الواردة في هذه المسألة ثم قال: (والصحيح إنها تصح من كل كافر، والدليل على هذا حديث بريده...) (15) ثم ذكر الحديث.

2. انه لا يجوز عقد الذمة لهم إلا من الأمام أو نائبه (16) من الوزراء أو الأمراء أو من يوليهم لعقد هذا العهد معهم، فهو عقد متعلق بنظر الإمام وما يراه من المصلحة. فإن فعله غيرهما لم يصح لأنه عقد مؤبد، ويترتب عليه أحكام كبريه تتعلق بمجموع الأمة (17).
3. أن عقد ذمتهم وعهدهم مؤبد - ما لم ينقضوه - وذكر الفقهاء ما ينتقض عهدهم به كأن ينحاز إلي غير المسلمين المحاربين، أو يأبى بذل الجزية، أو الالتزام بأحكام الإسلام الخاصة بهم، أو ذكر الله أو رسوله أو كتابه بسوء أو تعدى على مسلم أو مسلمة بقتل أو زنا أو قطع طريق ونحوه(18). ولكن يجب التنبيه ههنا على انه إذا انتقض عهده وانتقل من الذمة إلي الحرب فان أمره إلي الأمام - لا إلي آحاد المسلمين - ويخير فيه الأمام بين أربعة أشياء: إما القتل أو الاسترقاق أو المن بفداء - بمال أو منفعة - أو المن بدون شيء(19).

4. أنهم يلتزمون بأداء الجزية في كل حول. وهو مال يفرض على أفراد من اخل الذمة كل سنة لإقامتهم بدار الإسلام تحت أمان وحماية المسلمين، وفيها كبت لكبرياء الكفر واستعلائه(20) وهذا معنى قوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) [التوبة: 29].

وقد اختلف أئمة الإسلام في قدرها.

فالحنفية قالوا: لا يعدل عما قرضه عمر رضي الله عنه عليهم، على الغني ثمانية وأربعون درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرون، وعلى الفقير اثنا عشر.

وقال الشافعي: على الغني أربعة دنانير، وعلى المتوسط دينارات وعلى الفقير دينار(21).

والمالكية قالوا: أكثره أربعة دنانير، فإن كان منهم ضعيف خفف عنه بقدر ما يراه الأمام.

وفي رواية للشافعي أن الواجب: دينار على الغني والفقير والمتوسط. واستدل بحديث معاذ بن جبل (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافر(22)) (23). واختلفت الروايات عن الأمام احمد في ذلك، فروي عنه مثل قول الأحناف، وفي رواية انه يعود الأمر فيه إلى الأمام بحسب المصلحة، ولكن لا ينقص عن اثني عشر درهماً - وهو ما يساوي ديناراً - ولا يجهدهم بالزيادة حتى انه حدد الزيادة في بعض الروايات بدرهمين عما قضاها عمر ولعله هو الصواب، لأنه لم يرد تقدير للجزية في الكتاب والسنة(24)، وكان اجتهاد عمر هو المصلحة في وقته. وهذه الأمور تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص. والله اعلم(25).

ولا تفرض الجزية على صبي ولا أمراه ولا مجنون ولا زمن(26) - معاق - ولا أعمى ولا عبد، بل لو بذل احد هؤلاء الجزية اخبر انه لا جزية عليه، فان تبرع بها قبلت كهبه، بل نص الفقهاء على انه لو حوضر حصن ليس فيه إلا النساء فبذلن الجزية لتعقد لهن الذمة عقدت لهن بغير شيء(27). والدليل على أن الجزية لا

تؤخذ من هؤلاء حديث معاذ: (خذ من كل حالم ديناراً)(28)، وكتابه عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد (أن يقاتلوا في سبيل الله ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم، ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه المواسي وان يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها إلا على من جرت عليه المواسي)(29). فبين أنها واجبه على من يقاتل أما من لا يقاتل فلا جزية عليه لأنه لا شر فيه(30).

وأما إن كان الذمي الذي توفرت شروط فرض الجزية عليه عاجزاً عن أداء الجزية لفقره فان الجزية تحط عنه، وان عجز عنها وقت أدائها(31)، فان الجزية تؤخر عنه إلى تمكنه رفقا به ولا يباع عليه شيء من أملاكه. بل أن الذمي الفقير الذي لا يجد ما يكفيه هو وعياله فانه يفرض له من بيت ما المسلمين ما يكفيه هو وعياله مع بقاء حقوقه على المسلمين من الحماية والأمان والإقامة في بلاد الإسلام، وقد عقد ابن القيم فصلاً في كتابه أحكام أهل الذمة تحت عنوان: (فصل: ولا يحل تكليفهم ما لا يقدرون عليه ولا تعذيبهم على أدائها ولا حبسهم ولا ضربهم)(32). ثم ذكر عدة أحاديث وأثار تحت هذا الفصل منها: عن هشام بن حكيم بن حزام انه مر على أناس من الأنباط يعذبون في الجزية بالشام قد أقيموا في الشمس فقال هشام (اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا)(33). ثم دخل على أميرهم فحدثه فأمر أن يخلي سبيلهم. قال القرطبي رحمه الله: (قال علماؤنا: أما عقوبتهم إذا امتنعوا من أدائها مع التمكين فجائز، فأما مع تبين عجزهم فلا تحل عقوبتهم لان من عجز عن الجزية سقطت عنه، ولا يكلف الأغنياء أدائها عن الفقراء. وروى أبو داود عن صفوان بن مسلم عن عده من أبناء صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من ظلم معاهداً أو إنتقصه أو كلفه فوق طاقته أو اخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فانا حجيجه يوم القيامة (34)) (35). وعن عمر بن الخطاب انه أتى بمال كثير من الجزية فقال:

إني لأظنكم قد أهلكتم الناس، قالوا: لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً. قال بلا سوط ولا نوط؟(36) قالوا نعم. قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني(37).

وقد إليه عامله سعيد بن عامر بن حذيم فلما أتاها علاه بالدرة فقال سعيد: (سبق سيلك مطرك)(38)، إن تعاقب نصبر وإن تعف نشكر، وإن تستعتب نعتب. فقال: ما على المسلم إلا هذا، ما لك تبطئ بالخراج؟ فقال: أمرتنا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير فلسنا نزيدهم على ذلك، ولكننا نؤخرهم إلي غلاتهم. فقال عمر رضي الله عنه: (لا عزلتك ما حييت)(39). وكتب عمر بن عبد العزيز إلي عامله بالبصرة: (أن الله سبحانه إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب من الإسلام واختار الكفر عتياً وخسراناً مبيناً. فضع الجزية على أطواق حملها وخل بينهم وبين عماره الأرض فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين وقوه على عدوهم. ثم انظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه، فلو أن رجلاً من المسلمين كانت له مملوك كبرت سنه، وضعفت قوته وولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق. وذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس، فقال ما أنصفناك، أن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبته ثم ضيعناك في كبرك) قال: ثم اجري عليه من بيت المال ما يصلحه)(40). و سيأتي مزيد من الآثار حول هذا الموضوع عند الكلام عن عصمة دم غير المحارب من غير المسلمين بإذن الله تعالى.

5. أنهم يلتزمون بأحكام الإسلام الخاصة بهم. فكل البلاد تلزم الناس الساكنين فيها بالأحكام السائدة فيها، مع تفاوت البلاد في الحفاظ على حقوق الأقليات الموجودة بها. ومن البديهيات المسلمة لدى المسلمين أن بلاد الإسلام يجب أن تسود فيها شرائعه وتطبق فيها أحكامه.

قال ابن سعدي: ((قد ذكر أهل العلم رحمهم الله الفرق بين بلاد الإسلام وبلاد الكفار، فبلاد الإسلام التي يحكمها المسلمون وتجري فيها الأحكام الإسلامية، ويكون فيها النفوذ للمسلمين ولو كان جمهور أهلها كفاراً، وبلاد الكفار ضدها، فهي التي يحكمها الكفار و تجري فيها أحكام الكفر ويكون النفوذ فيها للكفار، وهو على نوعين: بلاد كفار حربيين، وبلاد كفار مهادين بينهم وبين المسلمين صلح وهدنه، فتصير إذا كانت الأحكام للكفار والنفوذ لهم دار كفار ولو كان بها كثير من المسلمين)) (41). وإلزام أهل الذمة بأحكام الإسلام لا يعني إجبارهم على ترك دينهم وإكراههم على قبول الإسلام فقد قال تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (42) وإنما يعني خضوعهم لأحكام الإسلام فيما يشتركون فيه مع المسلمين في حياتهم أليوميه من بيوع وإيجارات ورهون وعطايا وديات وقصاص ونحوها. وأما ما يختص بهم من عقائد وكنائس ومعابد وشعائر وعادات فانه حق مكفول لهم تحت امن المسلمين وحمايتهم حتى في أحكام الأحوال الشخصية كالنكاح والطلاق وحضانة الأولاد... فلهم الحرية فيمها بحسب أديانهم وعاداتهم ما دام النكاح بينهم، فان كان الزوج مسلماً فحينئذ يكون حكم الإسلام. وقد نص الأئمة على انه لا يقام عليهم الحد فيما لا يعتقدون تحريمه. قال في الشرح الكبير: (ما يعتقدون حله كشرب الحمر، واكل لحم الخنزير ونكاح ذوات المحارم للمجوس، فيقرون عليه ولا حد عليهم فيه، لأنهم يعتقدون حله، ولأنهم يقرون على كفرهم وهو أعظم إثماً من ذلك، إلا إنهم يمنعون من إظهاره بين المسلمين لأنهم يتأذون بذلك) (43). فمنعهم من إظهار ما هو محرم عندنا علته منه تأذي المسلمين به أما بظهور ما يحرمه دينهم عليهم، وأما بتسرب هذه الأمور وخاصة الموافقة للأهواء والشهوات إلى فتیان المسلمين وفتياتهم وضعاف التقوى منهم. وأما ما ليس بمحرم في شرعنا فلهم مطلق الحرية فيه في حدود ضوابط الشرع التي تضبط سلوك جميع أفراد المجتمع من جميع الملل والنحل. وقد فصل الفقهاء في كثير من الأحكام المتعلقة بأهل الذمة بناءً على ما شرطه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما صالح نصارى الشام. وهذه الأحكام ذكرها ابن القيم رحمه

الله تامة بأسانيدها ثم قال: (وشهره هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإن ألائمه تلقوها بالقبول وذكروها في كتبهم وقد أنفذها بعده الخلفاء وعملوا بموجبها)(44) ثم شرع في شرح هذه الشروط في مجلد كامل(45). ولكن يجب التنبيه ههنا إلى أن قسماً كبيراً من هذه الأحكام والشروط(46)، إنما اشترطت وعمل بها في وقت كانت الدولة والغلبة فيها للمسلمين، فكانت المصلحة الشرعية تقتضي تطبيق مثل هذه الأحكام، أما في الأوقات التي تكون فيها القوه - العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية. بيد دول غير مسلمة ففي مثل هذه المتغيرات يجب على المسلم أن يكون فطناً لبيماً يفرق بين المهم والاهم(47)، ويفرق بين وضع تكون فيه القوه والغلبة للحق وأهله، ووضع تكون الغلبة فيه للباطل وأهله، ف((الناس - كما قال الشيخ محمد بن عبد اللطيف - اليوم في مقام دعوه وتأليف، ليس مقام غلظه وتعنيف، لاسيما الرؤساء والقادة، والغلظة ليست ديدناً للرسول صلى الله عليه وسلم ولا خلقاً له، كما يظنه من ظنه من جهلة المتعلمين))(48). كما يجب الحذر من ردود الأفعال المتهورة و الغلو والتطرف وخاصة في مثل هذه الأمور الحساسة والخطيرة في عصرنا الحاضر. فالغلو هو مجاوزة الحد في الشيء مذموم شرعاً، ومكروه فطره، ومنفر طبعاً، وهو سبب من أسباب الهلاك. فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين))(49).

وهذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقاد والإعمال والأقوال. والغلو من الصفات التي ورد ذمها في الأمم قبلنا، وخاصة النصارى، فأثم أكثر الطوائف غلواً في الاعتقادات والإعمال(50)، وإياهم نهي الله عن الغلو في كتابه، فقال تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً(171)) [النساء: 171].

و قال : (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ (77)) [المائدة: 77]

وقريب من الغلو التطُّع (51) في الدين، فعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((هلك المتنطعون))، قالها ثلاثاً (52). أي: المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم (43). وإنما الواجب هو الروية والحكمة، والنظر في مثل هذه الأمور بعيداً عن الأهواء الشخصية أو الحزبية، وبعيداً عن الذوات والعواطف.

فيجب مخاطبه الناس بما يعقلون، والنظر في تحقيق مصالح المسلمين بما لا يتعارض مع الشرع من أساليب و وسائل. وعند حدوث التعارض بين المصالح والمفاسد في أي عمل يراد القيام به تطبق قاعدة: جلب خير المصلحتين وردء شر المفسدتين وفروعها الكثيرة (54).

ولنختم الكلام في هذا الموطن بحكم عام ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، حينما قرر أن محبه النبي صلى الله عليه وسلم لموافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به كان في صدر الهجرة؟، ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على مخالفه الكفار عموماً.

ثم قال: ((وسبب ذلك أن المخالفة لهم لا تكون إلا مع ظهور الدين وعلوه، كالجهاد وإلزامهم الجزية و الصغار، فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم تشرع لهم المخالفة، فلما كمل الدين وظهر وعلا شرع ذلك. ومثل ذلك اليوم لو أن المسلم بدار حرب، أو دار كفر غير حرب لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر، لما عليه من الضرر في ذلك، بل قد يستحب للرجل، أو يجب عليه أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينيه، من دعوتهم إلى الدين، والإطلاع على باطن أمورهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الصالحة)) (55).

المبحث الثالث

المستأمنون أو المستأمنون (أهل الأمان)

والأمان: هو تأمين غير المسلمين مدة محدودة (56)، وهم على قسمين:

الأول - المستأمنون: هم غير المسلمين الذين يعطون الأمان لقدمهم إلى بلاد المسلمين

مؤقتاً لتجاره أو زيارة (57) أو لأداء رسالة (58) أو إذا جاء مستجيراً حتى يسمع كلام الله (59)

أو لأي غرض آخر ليس فيه أضرار بالإسلام وادخله. قال ابن القيم: (وأما المستأمن فهو الذي

يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها. وهؤلاء أربعة أقسام: رسل وتجار ومستجيرون حتى

يعرض عليهم الإسلام والقران، فان شاءوا دخلوا فيه وان شاءوا رجعوا إلى بلادهم، وطالبوا حاجه

من زيارة أو غيرها، وحكم هؤلاء ألا يهاجروا ولا يقتلوا، ولا تؤخذ منهم الجزية وان يعرض علي

المستجير منهم الإسلام والقران. فان دخل فيه فذاك، وان أحب اللحف بمأمنه الحق به، ولم

يعرض له قبل وصوله إليه، فإذا وصل مأمنه عاد حربياً كما كان (60).

وتأمل قول ابن القيم (ألا يهاجروا ولا يقتلوا). أي يعاملون بمكارم الأخلاق ومحاسنها مع

عصمه دمائهم وأموالهم.

وإذا كانت هذه معاملة المستأمن الذي كان محارباً للإسلام وأهله فكيف بالمستأمن الذي

قدم من بلاد العهد؟!

قال الموفق: (الأمان إذا أعطي أهل الحرب حرم قتلهم ومالههم والتعرض لهم) (61).

وهذا الأمان ليس عقداً بل هو تأمين فقط، لهذا يصح من غير الأمان حتى لو كان أمراه

أو عبداً، بشرط أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً مختاراً (62)، ويصح للإمام فقط أن يؤمن جميع

الكفار لان ولايته عامه فصح أمانه العام كما يصح لأمير إقليم أن يؤمن الكفار الداخلين إلى

إقليمه. ويصح لمن توفرت فيه الشروط السابقة من أفراد المسلمين أن يؤمن مجموعات من الكفار كقافلة أو وفد أو حصن صغير ونحوه(63).

والأصل في الأمان قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) [التوبة: 6] أي هو امن مستمر في الأمان حتى يرجع إلي بلاده. وعن علي رضي الله عنه أن رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال: (ذمه المسلمين واحده يسعى بها أدناهم فمن اخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل)(64). وعن أم هانئ ابنة أبي طالب أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح: يا رسول الله زعم ابن أمي على انه قاتل رجلاً قد أجرته فلان بن هبيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ)(65). وعن عائشة رضي الله عنها: (إن كانت المراه لتجير على المسلمين فيجوز)(66).

وأجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا العاص بن الربيع فأمضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم(67). وعن فضيل بن يزيد الرقاشي قال: جهز عمر بن الخطاب جيشاً فكنت فيه، فحضرنا موضعاً فرأينا أن سنفتحها اليوم، فجعلنا نقبل وتروح، وبقي عبد منا، فراطنهم وراطنه، فكتب لهم الأمان في صحيفة وشدها على سهم، ورمى بها إليهم، فأخوها وخرجوا فكتب بذلك إلي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: العبد المسلم رجل من المسلمين، ذمته ذمتهم(68). وقد نص الفقهاء على إن المحارب لو استأمن ثم أودع ماله مسلماً أو أقرضه إياه ثم عاد إلي بلده محارباً فانه يجب على المسلم أن يرد إليه ماله. لان الأمان وان بطل في نفس المحارب لكنه بقي في ماله. بل ونصوا انه لو ماتا هذا محارباً فانه يجب أداء المال إلي ورثته المحاربين(69).

الثاني: -المستأمنون: وهم غير المسلمين الذين يعطون الأمان للمسلمين في بلاد الكفر.

وقد نص الفقهاء على أن المسلم إذا دخل بلاد الكفر المحاربة بأمان فانه لا يجوز له خيانتهم في

أنفسهم ولا أموالهم ولا ممتلكاتهم، فكيف إذا كانت هذه البلاد معاهده. فان إذن الدوله لأي شخص بالدخول إلى أراضيها عن طريق منحه تأشيره زيادة مؤقتة، أو أقامه دائمة، أو منحه الجنسية، أو اللجوء السياسي، يعد عقد أمان يجب عليه الوفاء به. قال ابن قدامه في شرحه لقول الخرقى: ((من دخل إلى ارض العدو بأمان لم يخنهم في ما لهم ولم يعاملهم بالربا))، قال: ((اما تحريم الربا في دار الحرب فقد ذكرناه في باب الربا، مع أن قول الله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: 275] وسائر الآيات والأخبار الدالة على تحريم الربا عامه تتناول الربا في كل مكان وزمان، وأما خيانتهم فمحرمه، لأنهم إنما أعطوه الأمان مشروطاً بتركه خيانتهم وأمنه إياهم من نفسه، وان لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ فهو معلوم في المعنى(70)، ولذلك من جاءنا منهم بأمان فخاننا كان ناقضاً لعهد. فإذا ثبت هذا لم تحل لنا خيانتهم لأنه غدر، ولا يصلح في ديننا الغدر. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((المسلمون عند شروطهم)) (71). فان خانهم أو سرق منهم أو اقترض شيئاً وجب عليه رد ما اخذ إلى أربابه، فان جاء أربابه إلى دار الإسلام بأمان أو إيمان رده عليهم وإلا بعث به إليهم، لأنه أخذه على وجه محرم عليه أخذه، فلزمه رده، كما لو أخذه من مال مسلم)) (72).

فالوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة مبادئ وقيم تنبثق عند المسلم من صميم عقيدته، ومن مستلزمات إيمانه ودينه، فليست هي مجرد شعارات تقوم على قاعدة المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية ينادى بها إن حققت مصلحته، وتهمل وينقض عراها إن كانت في صالح الغير.

وقد تواترت نصوص الشرع بالأمر الجازم والتأكيد على وجوب الوفاء بالعهود وأداء المواثيق، والنهي الشديد عن الخيانة والغدر، ووصف من فعل ذلك بالنفاق في الدنيا، وبالوعيد

الشديد في الآخرة، كما قال تعالى: (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) [النحل: 91] وقال تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا) [الإسراء: 34] أي: إنكم مسئولون عن الوفاء بالعهود والمواثيق، فمن وفى فله الثواب الجزيل، ومن نكث وغدر فعليه الإثم العظيم (73). وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) [المائدة: 1]

وذكر الله في كتابه أن الوفاء بالأمانة والعهد من صفات الإيمان التي يمدح الإنسان ويثاب عليها، فقال تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) [المؤمنون: 8]، وقال تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) [المعارج: 32]

قال شيخ الإسلام: ((وإذا كانت رعاية العهد واجبه، فرعايته في الوفاء به ولما جمع الله بين العهد والأمانة، جعل النبي صلى الله عليه وسلم ضد ذلك صفة المنافق في قوله: ((إذا حدث كذب، وإذا وعد اخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر)) (74)) (75). بل أن الله عز وجل نهي المؤمنين عن نصره إخوانهم في الدين والعقيدة على غير المسلمين إذا كان ذلك يؤدي إلى نقض عهد ابرم، فقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [الأنفال: 72]

قال ابن كثير: ((وان استنصروكم هؤلاء الأعراب الذين لم يهاجروا في قتال ديني على عدو لهم فانصروهم، فانه واجب عليكم نصرهم، لأنهم إخوانكم في الدين، إلا أن يستنصروكم على قوم من الكفار (بينكم و بينهم ميثاق) أي: مهاده إلى مده فلا تخفروا ذمتكم ولا تنقضوا إيمانكم مع الذين عاهدتم، وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما)) (76).

فقدّم واجب الوفاء بالعهد مع غير المسلمين على واجب نصرته المسلمين في حربهم معهم. وقد بوب البخاري في كتاب الجزية والموادعة مع غير المسلمين باباً بعنوان: ((باب: اثم من عاهد ثم غدر))، وذكر فيه عدة أحاديث، منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: صلى الله عليه وسلم ((اربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً: من إذا حدث كذب، وإذا وعد اخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها)) (77). وعقد فيه باباً آخر بعنوان: ((باب إثم الغادر للبر والفاجر))، وذكر تحته حديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لكل غادر لواء يوم القيامة ينصب يوم القيامة يعرف به)) (78)، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((لكل غادر لواء ينصب يوم القيامة بغدرته)) (79). وجاء في حديث أبي سعيد مرفوعاً: ((لكل غادر لواء عند أسسته يوم القيامة)) (80). فيوضع له لواء بقدر غدرته في ذلك الموضع إزدلالاً له، وليفتضح أمام الأَشهاد يوم القيامة (81). والأحاديث في هذا الباب كثيرة (82).

والمقصود أن المسلم يجب أن يكون صوره حيه لمبادئ الإسلام العظيمة بالتزامه بأحكام الإسلام وشرعه في تعاملاته مع المسلمين ومع غيرهم. فالكذب والغش والخيانة والسرقة والقتل والزنا وشرب الخمر... وسائر المحرمات لا يجوز ارتكابها في أي مكان أو زمان. وطهارة الباطن والظاهر وحسن الخلق والعدل والإحسان والوفاء والصدق، واللباقة وحسن المظهر... ونحوها من الأخلاق الفاضلة والفطر الحميدة مطلوب من المسلم الاتصاف بها في كل زمان ومكان. فكم من مسلم صد عن دين الله وصار فتنه للذين كفروا بسلوكه وأقواله ومظهره، وكم من مسلم هدى الله به أناساً من غير المسلمين بسلوكه وأقواله ومظهره. ولقد دخلت في الإسلام جماعات وشعوب بسبب ما رأوا من وفاء المسلمين بعهدهم، ومن صدقهم في وعدهم، ومن إخلاصهم في إيمانهم، ومن نظافتهم في معاملاتهم، وطهارتهم في أبدانهم وثيابهم، فكان المكسب أضخم بكثير من

الخسارة الوقتية الظاهرية التي نشأت عن تمسكهم بعهودهم(83)، ولقد ترك القرآن وسنه الرسول صلى الله عليه وسلم في نفوس المسلمين أثراً قوياً وطابعاً عاماً في هذه الناحية ظل هو طابع التعامل الإسلامي للأفراد والدول.

روي انه كان بين معاوية بن أبي سفيان وملك الروم أمد، فسار إليهم في آخر الأجل، حتى إذا انقضى وهو قريب من بلادهم أغار عليهم وهم غارون لا يشعرون، فقال له عمر بن عتبة: الله أكبر يا معاوية، وفاء لا غدر! سمعتن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((من كان بينه وبين قوم اجل فلا يحلن عقده حتى ينقضي أمدها))، فرجع معاوية بالجيش(84).

المبحث الرابع

المعاهدون (أو المعاهدون أو أهل العهد)

ويقال لهم: أهل الهدنة وأهل الصلح وأهل المودعة والهدنة: هي ان يعقد الأمام أو نائبه عقداً مع غير المسلمين على ترك القتال بقدر الحاجة بعوض أو بغير عوض. ومن لا يميز الهدنة المطلقة عن المدة يضيف إلى التعريف كلمه (مدة معلومة). قال هؤلاء: لان المهادنة مطلقاً من غير تقدير مده يفضى إلى ترك الجهاد بالكلية(85). والصواب -والله اعلم- أن المهادنة تجوز بمده ومطلقاً من غير مده لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خير: (نفركم ما أقركم الله تعالى)(86). فإذا كانت الهدنة مؤقتة فهي لازمه، وإذا كانت مطلقة لم تكن لازمه بل تكون جائزة بحيث يجوز لكل منهما فسخها متى شاء، كسائر العقود الجائزة كالشركة والوكالة والمضاربة نحوها. ويكون الفسخ من المسلمين بعد أن ينبذ إليهم عهدهم، إن كانت المصلحة العامة للمسلمين تقتضي الفسخ كما سيأتي تفصيله. ويؤيد هذا اللفظ الآخر للحديث: (نفركم ما شئنا) أي متى ما شئنا أخرجناكم منها. ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم عند موته بإخراجهم من جزيرة العرب(87)، و أنفذ ذلك عمر في خلافته(88). بل إن عامه عهود النبي صلى الله عليه وسلم مع المشركين كانت كذلك مطلقة غير

مؤقتة، جائزة غير لازمه (89). وقد ذكر الله تعالى ثلاث حالات للعهد الذي يكون بين غير المسلمين و بين غير المسلمين:

الأول: إن ينقضوا العهد هم بأنفسهم فيصيرون أهل حرب حينئذ، ومثاله: فتح مكة حيث غزا النبي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: (وإن تكفروا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون (12) ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم وهموا بإخراج الرسول وهم بدءوكم أول مرة أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين (13)) [التوبة: 12-13].

الثاني: أن نخاف منهم نقض العهد بحيث يظهر بوادر الخيانة منهم. فهنا لا يجوز لنا مباغتتهم بالقتال قبل أن ننذر إليهم عهدهم. قال تعالى: (وإنما تخافون من قوم خيانة فأنبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين) [الأنفال: 58] أي حتى تستوي أنت وهم في العلم بحالة الحرب، وانتهاء حالة السلم بينك وبينهم (90).

الثالث: أن يستقيموا لنا ولا نخاف منهم خيانة فحينئذ يجب علينا أن نستقيم لهم، كما قال تعالى: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (7)) [التوبة: 7] وقد نص الفقهاء على أنه لا يجوز مباغتة أهل العهد إذا خيف منهم الخيانة بمجرد الشك في خيانتهم حتى تصدر منهم أمارات تدل على إرادتهم للخيانة. فأبي عدل وإنصاف في الحروب والعهود لدى أي أمه أخرى يعدل هذا أو يقاربه؟! بل وأعظم من هذا أن الفقهاء ينصون على أن العهد لو انتقض وفي دارنا منهم احد، فانه يجب حفظه وحمايته ورده إلى بلده آمناً. (لأنهم دخلوا بأمان فوجب ردهم إلى مأمَنهم، كما لو أفردهم) (91) كما نصوا على أنه من اتلف من المسلمين عليهم شيئاً فعليه ضمانه بل لو قذفه: أقيم الحد عليه (92).

المبحث الخامس

المحاربون (أهل الحرب)

وهم غير المسلمين المعاندون المعلنون للعداء والحرب على الإسلام وأهله، بأن - منعوا المسلمين من إيصال دعوته الإسلام إلي من وراءهم من غير المسلمين؛ فلا هم دخلوا في الإسلام ولا هم دخلوا في عهد أ، ذمه مع المسلمين، بل وقفوا بجيوشهم وسلاحهم سداً منيعاً بين الناس والوحي المنزل من عند الله. فهذا الصنف منهم الذي زحف من بلده بخيله ورجله وجيشه إلي بلاد المسلمين فاحتل بلادهم واستحل حرماهم وأعراضهم، واغتصب مقدراتهم، ونهب ثرواتهم وأراد فتنه المسلمين عن دينهم، وتحويل بلاد الإسلام إلي بلاد كفر. فهذا كافر محارب يجب محاربته، ودفع شره عن البلاد والعباد، وهو هدر الدم والمال والعرض، هو ومن ظاهره على هذا الاعتداء، سواء أكان محارباً من أصله، أو كان معاداً أو ذمياً أو مستأمناً ثم نقض عهده وذمته وأمانه وانضم إلي صفوف المحاربين. قال تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [البقرة: 216] وقال جل شأنه: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [التوبة: 41] وقال صلى الله عليه وسلم (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية)(93). وقال صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أ، لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله... يكمل الحديث)(94).

والجهاد في سبيل الله من أعظم الأعمال، ومرتبته في الإسلام مرتبه عاليه جداً. فقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم (ذروة سنام الإسلام)(95)، و الآيات و الأحاديث الواردة في فضل الجهاد كثيرة جداً. وحكم قتال غير المسلمين المحاربين (فرض كفاية) في أصله ويصبح فرض عين في ثلاث حالات:

1. إذا حضر الإنسان ساحة القتال وتقابل الصفان، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ

الَّذِينَ كَفَرُوا رَحُّوا رَحًّا فَلَا تُؤْلُواهُمْ الْأَدْبَارَ (15) وَمَنْ يُؤْمِدْ ذُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا

إِلَى فِتَّةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبُئْسَ الْمَصِيرُ) [الأنفال: 15-16] وقوله:
 (إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ) أي ينصرف عنه ليعمل من أجل القتال كأن يستطرد عدوه ثم يكر عليه.
 وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [الأنفال:
 45]

وقال النبي صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات.... والتوالي يوم الزحف يكمل الحديث)(96).

2. إذا نزل غير المسلمين ببلد مسلم تعين على أهله قتالهم ودفعهم، فإن لم تكن لهم قدره تعين على الأقرب فالأقرب؛ لأن الدفاع عن بلاد الإسلام وحرماته من استباحه غير المسلمين متعينة على أهل الدار ثم الأقرب فالأقرب، ولأن الكافر إذا دخل بلاد المسلمين جعل أهله حاضرين للقتال.

3. إذا استنفذ الأمام قوماً تعين عليهم النفير لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) [التوبة: 38] ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (وإذا استنفذتم فانفروا)(97).

ويشترط لوجوب الجهاد ستة شروط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والقدرة عليه(98). فلا يجب الجهاد على من به عاهات تعيقه عن القتال، قال تعالى: (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا) [الفتح: 17] ولا يجب كذلك على المرضى ولا على الذين لا يجدون نفقة الخروج في سبيل الله للقتال قال تعالى: (لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [التوبة: 91]

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن الجهاد في سبيل الله تنبني عليه أمور عظيمة تتعلق بمجموع ألامه من سلم، وحرب، وحصار، وقصف، وقتل، وأسر، وسلب، فلا ينبغي أن يوكل أمره إلي دهماء الناس وعامتهم، بله الحمقى منهم، بل يجب أن يتصدى كبار العلماء وأئمة الفقهاء لبيان أحكامه، ويوكل أمر تنفيذه وقيادته للإمام أو من يوكله. قال الموفق: (وأمر الجهاد موكل إلي الأمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك)(99).

ولقتال غير المسلمين أحكام كثيرة ذكرها أهل العلم في كتبهم، وهو من المواضيع التي يجب ان يولي فقهاء عصرنا له أهميه كبرى لحساسية المسائل المتعلقة به، لما ينبني عليه من عواقب خطيرة تتعلق بالدماء والأعراض والأموال والممتلكات. وإذا لم يتصد لهذه المسائل الكبرى أصحابها من العلماء الربانيين الصادقين، فانه سيتصدى لها غيرهم ممن هم ليسوا بأهل للكلام في هذه المسائل التي لو كانت أيام عمر -رضي الله عنه- لجمع لها أهل بدر للتشاور فيها.

الخاتمة

أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أن يسر وأعان على كتابة هذا البحث الذي تقررت فيه عدة أمور، أهمها:

1. الأصل في دم الكافر وماله وعرضه هو العصمة إلا المحارب، ولهذا يجب التفريق في الحكم بين أقسام الكفار.

2. أهل الذمة هم الكفار المقيمون في بلاد الإسلام على الالتزام بأحكام الإسلام الخاصة بهم ودفع الجزية كل حول، ولا يعقد الذمة لهم إلا الأمام أو نائبه.

وإذا عجز الذمي من دفع الجزية فإنها تسقط عنه، وإذا كان فقيراً يصرف له من بيت المال ما يكفيه هو وعياله مع بقاء حقه على المسلمين في الإقامة في بلاد الإسلام والتمتع بحماية المسلمين له.

والذمي معصوم الدم والعرض والمال ما لم يحارب.

3. أهل الأمان.

وهم الذين يعطون الأمان من الأمام أو احد أفراد ألامه ويكون معصوم الدم والمال والعرض مادام الأمان قائماً.

والحصول على التأشيرة من الكافر للدخول إلى بلاد الإسلام، ومن المسلم لدخول بلاد الكفر يعتبر عقد أمان يجب الوفاء به، ولا يجوز إخفاره وخيانته، وقد دخلت أمم وشعوب في الإسلام بسبب ما رأوه من المسلمين من وفاء بالعهود وصدق في الوعود.

4. أهل العهد.

وهم أهل الهدنة والصلح، وهي أن يعقد الأمام أو نائبه صلحاً مع المحاربين على ترك القتال لمصلحه المسلمين وحاجتهم إليه، فتعصم دماؤهم وأموالهم وأعراضهم ما دام الصلح قائماً ولم ينقض.

5. المحاربون.

وهم المعلنون للحرب على الإسلام و أهله، فهؤلاء يجاهدون ويقاتلون، وللجهاد أحكام وشروط، ويجب أن يوكل إلي ولاية الأمر فالعلماء لبيان أحكامه، والإمام أو من يوكله لتنفيذه، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك.

هذا والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلي الله علي نبينا محمد وعلي آله وصحبة أجمعين.

الهوامش

(1). بل أن الانحراف قد وقع في الموقف الشرعي ممن هم داخل دائرة الإسلام من الذين يخالفون بسبب

شبهات أو شهوات لا يعذر المخالف فيها من أهل البدع والفسق، أو بسبب مسائل اجتهادية يعذر المخالف فيها. ومن المؤسف أن الانحراف وجد حتى فيما هو اخص من دائرة الإسلام العامة، فالناظر في علاقات المسلمين مع أقرباء النسب والرحم، بل حتى واقع علاقات العلماء بعضهم مع بعض، وعلاقات التلاميذ بمشايخهم، والمشايخ بالتلاميذ، والدعاة بعضهم مع بعض، فيه كثير من الانحراف بين طرفي الإفراط والتفريط. إلا من رحم الله.

(2). وفي كثير من الأحيان يكون احد الفريقين اقرب إلي الحق من خصمه، والآخر اقرب إلي الباطل

من خصمه، وأحيانا يكون احدهما اقرب من وجه والآخر اقرب من وجه آخر، وأحيانا يكون كلا الفريقين على باطل والحق لدى طرف الثالث.

(3). الفتاوى: 87/20.

(4). هذه القاعدة فرع عن القاعدة الفقهية الكبرى: (اليقين لا يزول بالشك). والاستصحاب عند

الأصوليين أنواع، منها:

استصحاب العمل بالنصب إلي أن يرد النسخ.

استصحاب العمل بالعموم إلي أن يرد المخصص.

استصحاب الحال، وهو بقاء ثبوت الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك، وهو المراد به ههنا. ودليل الاستصحاب حجه عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو حجه عند بعض الأحناف، وليس بحجه عند جمهورهم وبعض الشافعية والحنابلة. (انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي 119، والوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكبرى للبورنو 172، والقواعد الفقهية الكبرى للسدلان 113).

- (5). المغني 194/13 وانظر الشرح الكبير 350/10.
- (6). ومنه قوله تعالى: (لَا يَرْفُقُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ (10)) [التوبة: 10] والإل: بمعنى القرابة، والذمة: بمعنى العهد، لان الإنسان يحتمي بأمرين: أما القرابة وأما العهد، الشرح الممتع لابن عثيمين 53/8 وانظر لسان العرب 60/5 والقاموس المحيط 117/4.
- (7). أحكام أهل الذمة 873/2 وزاد المعاد 160/3.
- (8). أحكام أهل الذمة: 2 / 874 وشرح الزاد لابن عثيمين 53/8.
- (9). أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الجزية و الموادة، باب الجزية والموادة مع أهل الذمة والحرب (1152/3)، ح(2989).
- (10). أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الأمراء على البعوث وصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها (1356/3)، ح(1731).
- (11). المغني 202/13، 205، وانظر: الشرح الكبير 394/1، 398.
- (12). أحكام أهل الذمة 80/1.
- (13). انظر المغني 208/13 والشرح الكبير 401/10.
- (14). أحكام أهل الذمة 89/1.
- (15). شرح الزاد: 58/8 وللاستزادة انظر: تفسير القرطبي 105/8، المغني 203/13، 208 والمقنع مع الشرح الكبير 395/10، 398 و مجموع الفتاوى 356/28.

(16). ذكره الموفق ثم قال: (ولا نعلم فيه خلافاً) المغني: 213/13 وانظر المقنع مع الشرح الكبير 393/10.

(17). وانظر المقنع مع الشرح الكبير 393/10 وشرح الزاد لابن عثيمين 58/8.

(18). بسط ابن القيم كلامه في الأمور التي تنقض عهد الذي بما لا مزيد عليه في أحكام أهل الذمة 1349/3. 1457 وانظر المقنع مع الشرح الكبير 502/10 وانظر المغني 236/13.

(19). شرح الزاد 88/8.

(20). انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى 153/ وتفسير القرطبي 108/8 وإحكام أهل الذمة لابن القيم 119/1 و الإنصاف للمرداوي مع الشح الكبير للمقنع 416/10 وشرح الزاد لابن عثيمين 35/8.

(21). ويرجع في تحديد الغني والمتوسط والفقير عند الطائفتين إلى العرف والعادة.

(22). والمعافر: ثياب تكون باليمن. أحكام أهل الذمة 129/1.

(23). أخرجه احمد وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي ووصف ابن القيم إسناده بأنه (جيد) أحكام أهل الذمة 129/1.

(24). وحمل الحنابلة حديث معاذ على احد أوجه ثلاثة:

الأول: ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك لان الغالب على أهل ذمه اليمن الفقر. ويدل عليه قول مجاهد لما سئل: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من اجل اليسار وقد زادها عمر أيضا على ثمانية و أربعين مفيدها خمسين درهما. — ذكره البخاري في صحيحة.

الثاني: أنهم كانوا قد اقرؤا بالجزية ولم يميز الغني منهم من الفقير لدى الصحابة، فلما تفرقوا في البلاد تميزت لهم طبقات أهل الذمة فجعلوها بحسبها.

- الثالث: النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدرها تقديرًا عامًا لا يقبل التغيير بل قدرها بحسب المصلحة حينئذ أخذها ديناراً من أهل اليمن، وهذا ما فهمه عمر رضي الله عنه والصحابة. فضربوها على قدر طبقاتهم. أحكام أهل الذمة 134/1.
- (25). وهناك أقوال أخرى في تقديرها. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) 106/8 وإحكام أهل الذمة 123/1، 132، والمغني 201/13 والشرح الكبير 424/10 وشرح الزاد لابن عثيمين 35/8.
- (26). قال ابن منظور (رجل زمن أي مبتلى بين أزمانه، والزمانه: العاهة) لسان العرب 87/6.
- (27). انظر المغني 216/13 والشرح الكبير 413/10.
- (28). تقدم تخريجه.
- (29). أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف 582/7 والبيهقي في سننه 195/9.
- (30). انظر تفسير القرطبي 107/8 والمغني 216/13 وأحكام أهل الذمة 105/1 والشرح الممتع 61/8.
- (31). لأي سبب من الأسباب كان يكون ماله وديعة أو دينا عند إنسان آخر، أو لتأخر غلته في مزرعته أو لكساد في تجارته... الخ.
- (32). أحكام أهل الذمة 137/1.
- (33). أخرجه مسلم 2018/3 كتاب ابر والصلة.
- (34). أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الخراج، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات (170/3)، ح (3052)، وصححه الألباني في الصحيحة (729/1)، ح (445).
- (35). تفسير القرطبي 109/8 وانظر المغني 219/13 والشرح الكبير 434/10.
- (36). أي بلا ضرب ولا تعليق. ينظر: النهاية في غريب الحديث (127/5).
- (37). أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص54).

- (38). كناية عن الإسراع بالعقوبة.
- (39). أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص55).
- (40). أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص57).
- (41). الفتاوى السعدية (ص92)، وانظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (مخطوط) لوحه رقم 33، وشرك السير الكبير (5/1914)، والمبسوط (10/114)، والمعتمد في أصول الدين (ص27)، وأحكام أهل الذمة لابن القيم (2/728)، و الآداب الشرعية لابن مفلح (1/148) والدرر السنية (9/248)، والإينصاف للمرداوي مع المقنع (10/35)، والإقناع للحجاوي مع كشف القناع للبهوتي (3/38، 43)، والمغني لابن قدامة (12/283).
- (42). صورة البقرة 256.
- (43). المقنع مع الشرح الكبير 10/446 وانظر الشرح الممتع 8/67.
- (44). أحكام أهل الذمة 3/1165.
- (45). فالمجلد من الكتاب كله في شرح هذه الشروط وانظر هذه الشروط في المغني 13/237 والشرح الكبير 1/449 وتفسير ابن كثير 4/133 الثالث.
- (46). كالأحكام المتعلقة بتمييزهم عن المسلمين في المركب والملبس والمظهر والمسكن والأسماء والكفى ونحوها.
- (47). وأما التفريق بين المهم وغير المهم، فلا يحتاج إلي زيادة فطنه، بل يحتاج إلي مجرد التخلص من الحمق والغباء.
- (48). الدرر السنية 14/318.
- (49). أخرجه النسائي في باب التقاط الحصى 5/286، ح(3057)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، 2/1008، ح(3029). وصححه الالباني في السلسلة الصحيحة، ح(1283)، 3/278.

- (50). انظر اقتضاء الصراط المستقيم: 328/1.
- (51). مأخوذ من النطع، وهو ما ظهر من غار الفم الأعلى، ثم أطلق على كل تعمق قولاً وفعلاً.
- انظر لسان العرب: 186/14.
- (52). أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب هلك المتنطعون 2055/4، ح (2670).
- (53). انظر شرح النووي على مسلم: 266/8.
- (54). ومن ذلك: أن المصلحة العامة مقدمه على الخاصة، وإن المصلحة الضرورية مقدمه على المصلحة الحاجية، وهاتان مقدمتان على المصلحة التحسينية، ودرء أعظم المفسدتين باحتمال أفسرهما وجلب أعظم المصلحتين بدرء أدناهما، وتقديم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة، وعند التساوي يقدم درء المفسد على جلب المصالح. وقد فصل الشاطبي هذه القضايا تفصيلاً وافياً في مرافقاته، وكثيراً ما يعتبرها شيخ الإسلام في كتاباته وفتاويه.
- (55). اقتضاء الصراط المستقيم: 471/1.
- (56). شرح الزاد 42/8.
- (57). لزيارة قريب أو صديق أو لمشاهده بلاد المسلمين.
- (58). ومنهم السفراء ومعاونوهم في البعثات الدبلوماسية.
- (59). ومنهم من جاء للدراسة في جامعات المسلمين ومدارسهم.
- (60). أحكام أهل الذمة 874/2.
- (61). المغني: 75/13 وانظر الشرح الكبير 341/10.
- (62). فلو حمل عليه الكافر السلاح: وقال له: امتني ولا قتلتك أو هددته بقتل ولده المأسور لديه، فأمنه لم يصح أمانه.
- (63). انظر المغني: 75/13، والشرح الكبير: 341/10، والشرح الممتع: 42/8.
- (64). أخرجه البخاري في صحيحة، أبواب الجزية والموادعة، ذمه المسلمين وجوارهم واحده يسعى بها أدناهم، ومسلم في صحيحة، كتاب الحج، باب فضل المدينة (994/2)، ح (1370).

- (65). متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب أمان النساء وجوارهن (1157/3)، ح(3000)، وصحيح مسلم، كتاب صلاه المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاه الضحى واقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات (498/1)، ح(336).
- (66). أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الجهاد، باب في أمان المراه (84/3)، ح(2764)، ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه لهذا الحديث. علل الترمذي الكبير (87/2).
- (67). أخرجه البيهقي في سننه 95/9 وعبد الرزاق في المصنف 222/5.
- (68). أخرجه سعيد بن منصور في سننه 233/2 وعبد الرزاق في باب: الجوار وجوار العبد والمرأة 222/5 وابن أبي شيبه في باب أمان المرأة والمملوك 453/12.
- (69). انظر المغني 80/13 والشرح الكبير 361/10.
- (70). والقاعدة الفقهية تنص على أن المعروف عرفا كالمشروط شرطاً)) أو: ((المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ)). وهذه القاعدة فرع عن القاعدة الفقهية الكبرى: ((العاده محكمه)). انظر الوجيز للبورنو (ص:306)، والقواعد الفقهية الكبرى للسدلان (ص:450).
- (71). أخرجه البخاري معلقا عن ابن عباس رضي الله عنهما في باب اجر السمسرة 794/2، ووصله أبو داود في باب في الصلح 304/3، ح(3594) من حديث أبي هريرة، والترمذي في باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس 634/3، ح(1352) من حديث عمرو بن عوف، ثم قال: ((حديث حسن صحيح)). لكن قال الحافظ ابن حجز: ((ورواه الترمذي والحاكم من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده. وزاد: ((إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراماً))، وهو ضعيف والدار قطني والحاكم من حديث انس ولفظه في الزيادة: ((ما وافق من ذلك))، وإسناده واه، والدار قطني والحاكم من حديث عائشة وهو واه أيضا. وقال ابن أبي شيبه: حدثنا يحيى بن أبي زائدة عن عبد الملك هو بن أبي سليمان عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً)).
- (72). انظر: المغني (152/13). وانظر الشرح الكبير 360/10.
- (73). انظر: تفسير ابن كثير (74/5)، تفسير ابن سعدي (ص: 409).
- (74). أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو، باب إذا خاصم فجر 868/2 ح(2327)، وفي باب كيف ينبذ إلى أهل... وقوله (أما تخافن من قوم ...) الآية 1160/3 ح(3007).
- (75). مجموع الفتاوى (142/29).
- (76). تفسير ابن كثير (97/4).

- (77). أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو، باب إذا خاصم فجر 868/2، ح(2327)، ومسلم باب بيان خصال المنافق 78/1، ح(58).
- (78). أخرجه البخاري من حديث أنس، باب إثم الغادر للبر والفاجر 1164/3، ح(3015)، وأخرجه مسلم، باب جواز الخداع في الحرب، 1361/3، ح(1727).
- (79). أخرجه البخاري من حديث أنس، باب إثم الغادر للبر والفاجر 1164/3، ح(3015)، وفي باب إذا غضب جاريه فزعم إنها.... 2555/6، وأخرجه مسلم في صحيحة، باب جواز الخداع في الحرب، 1361/3، ح(1727).
- (80). أخرجه مسلم باب جواز الخداع في الحرب 1361/3، ح(1738).
- (81). انظر: فتح الباري (341/6).
- (82). وانظر فصل (وجوب العدل مع الكفار واستحباب الإحسان إليهم).
- (83). وان لم تكن الثمرة الهداية للإسلام فهناك ثمره أخرى وهي تقليل العداء للإسلام ونقل الكافر من معسكر الأعداء الحاقدين على الإسلام وأهله إلى معسكر المحايدين، وربما معسكر المدافعين عنه.
- (84). أخرجه أبو داود، باب في الأمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه 83/3، ح(2759)، والترمذي، باب ما جاء في الغدر 143/4، ح(1580)، وقال: حديث حسن صحيح، وصح إسناده الألباني في الصحيحة 742/5، ح(2357).
- (85). ثم اختلف هؤلاء إلى قولين: منهم من قال أن أكثره عشر سنوات لان النبي صلى الله عليه وسلم صالح المشركين وأكثر مصالحته لقريش عام الحديبية عشرا. فان زادت أمدته عن عشر سنوات، فمنهم من أبطل العقد ومنهم من أبطل الزيادة.
- ومنهم من قال بجواز الزيادة، قالوا لأنه عقد موكل إلى المصلحة بما يراه الأمام و المصلحة قد تكون في الزيادة عليها. وكون النبي صلى الله عليه وسلم صالح قريشا لعشر سنوات لا يمنع الزيادة عليها أن كانت المصلحة في ذلك كما لا يمنه النقص عنها. انظر المغني 154/13 والشرح الكبير 378/10.
- (86). أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب الشروط، باب إذا اشترط في المزارع هان شئت أخرجتك (972/2)، ح(2580).
- (87). فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها إلا مسلما)، أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (1388/3)، ح(1767)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اخرجوا المشركين من جزيرة العرب)،

- أخرجه البخاري في صحيحة، أبواب الجزية والموادعة، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (1155/3)، ح(2997)، ومسلم في صحيحة، (1257/3)، ح(1637).
- (88). وكان إخراجهم بعد ما تسروا قدم عبد الله بن عمر لهما ذهاب إليهم ورواه البخاري في صحيحة في كتاب الشروط 327/5.
- (89). انظر أحكام أهل الذمة 876/2 والشرح الممتع 41/8.
- (90). وقيل (على سواء) أي على مهل. انظر تفسير ابن كثير 79/4.
- (91). المغني (158/13) والشرح الكبير 390/10.
- (92). انظر المغني 159/13 والشرح الكبير 391/10.
- (93). أخرجه مسلم في صحيحة، كتاب الأمانة، باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو (1517/3)، ح(1910).
- (94). متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فان تابوا وأقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم (17/1)، ح(25)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله محمد رسول الله (51/1)، ح(20).
- (95). أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمه الصلاة (11/5)، ح(2616)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (1314/2)، ح(3973)، وقال الترمذي: (حسن صحيح)، وصححه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة (114/3) ح(1122).
- (96). أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب المحاربين، باب رمي المحصنات (415/22)، ح(6857)، ومسلم في صحيحة، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر (323/1)، ح(272).
- (97). أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد والسير (174/10) ح(2783)، ومسلم في صحيحة، كتاب الأمانة، في المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد (332/12) ح(4936).
- (98). انظر المغني 6/13، 8 والشرح الكبير 6/10، والشرح الممتع 6/8، 14.
- (99). المغني 16/13 وانظر الشرح الكبير 23/10.

المصادر والمراجع

1. (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفيه أصحاب الجحيم) لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميه. تحقيق: د/ ناصر العقل: طبع: الطبعة الأولى - 1404هـ.
2. الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي - تحقيق / محمد حامد الفقي - طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ.
3. أحكام أهل الذمة - لابن قيم الجوزية - تحقيق/ يوسف البكري، وشاكر توفيق - طبع: دار الرمادي - الطبعة الأولى - 1418هـ.
4. الآداب الشرعية والمنح المرعية - لمحمد بن مفلح الحنبلي - تحقيق /أمن المشقي - طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1417هـ.
5. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية لجلا الدين عبد الرحمن السيوطي.
6. تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي. طبع: دار المعرفة - بيروت - 1405هـ.
7. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي - تقديم/ عبد الله بن عقيل ومحمد بن عثيمين - طبع: مؤسسه الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة - 1417هـ.
8. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. طبع: دار الفكر.
9. الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجموعه رسائل لعلماء نجد من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلي عصرنا هذا - جمع/ عبد الرحمن ابن محمد القاسم - الطبعة الخامسة - 1413هـ.
10. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط عبد القادر الأرنؤوط. طبع: مؤسسه الرسالة - بيروت - الطبعة الثامنة - 1405هـ.
11. سلسله الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبع: المكتب الإسلامي.
12. سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.
13. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الازدي - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر.
14. سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. تحقيق محمد عبد القادر عطا - مكتبه دار ألباز - مكة المكرمة.

15. سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي تحقيق احمد شاکر وآخرون- طبع: دار إحياء التراث- بيروت.
16. السنن الكبرى لأحمد بن الحسين البيهقي- ومعه (الجوهر النقي) لعلاء الدين بن عثمان ابن التركماني- طبع: در الفكر-بيروت.
17. سنن النسائي (المجتبي): لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي تحقيق عبد الفتاح أبو غده - دار: مكتب المطبوعات- حلب- الطبعة الثانية.
18. سنن سعيد بن منصور لسعيد بن منصور. تحقيق: د. سعد بن عبد الله ابن عبد العزيز ال حميد. دار العصيمي-الرياض. الطبعة الأولى.
19. الشرح الممتع على زاد المستنقع لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، طبع: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422هـ.
20. شرح مختصر الطحاوي للجصاص (مخطوط).
21. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي تحقيق وترقيم: د/ مصطفى ديب البغا. طبع: دار ابن كثير، أليمامه، بيروت- الطبعة الثالثة- 1407هـ.
22. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. طبع: دار أحياء التراث.
23. الفتاوى السعدية لعبد الرحمن الناصر ابن سعدي- طبع: مكتبة المعارف- الرياض- الطبعة الثانية -1402هـ.
24. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي. طبع: دار الجيل، بيروت.
25. القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها- لصالح السدلان- طبع: دار بلنسيه-الرياض- الطبعة الثانية -1420هـ.
26. كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام -تحقيق /محمد خليل هراس- طبع: دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- 1406هـ.
27. كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي - طبع: دار المعرفة- بيروت- 1414هـ.
28. كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي - طبع: مكتبة الرياض الحديثه - الرياض- 1390هـ.
29. لسان العرب لمحمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري. تعليق: علي شيري. طبع: دار أحياء التراث العربي- بيروت -الطبعة الأولى -1408هـ.

30. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيميه جمع: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.
31. مسند الإمام أحمد للإمام أحمد ابن حنبل أبو عبد الله الشيباني. دار النشر: مؤسسه قرطبة- مصر.
32. مصنف ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى.
33. مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: دار المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
34. المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء.
35. المغني - لموفق الدين ابن قدامه المقدسي - تحقيق/ عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو - طبع: وزاره الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية - الرياض - الطبعة الثالثة - 1417هـ.
36. المقنع - لموفق الدين ابن قدامه، مع الشرح الكبير - لشمس الدين ابن قدامه، مع الأنصاف - للمرداوي - تحقيق/ عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو - طبع: وزاره الشؤون الاسلاميه بالمملكة العربية السعودية - 1419هـ.
37. النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن محمد بن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي. طبع: دار الفكر - بيروت.
38. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية - لمحمد صديق البورنو - طبع: مؤسسه الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة - 1416هـ.